Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الخاص. ومكتب الأكثرية منهم أو مخازنهم هي مراكز قيادة مغلقة يمارسون منها على الكتاب والجمهور سلطة عمياء ولكنها مع ذلك حقيقية وحاسمة.

أما حال أمين المكتبة فيختلف قليلاً لأنه قادر إجمالاً على إعطاء شهادة مباشرة حول سلوك قرائه. ولكن العقبة هي أن هذه الشهادة لا تهم سوى فئة صغيرة ومتخصصة من الجمهور هي فئة قرّاء المكتبات. وفي أي حال يجب ألا نهمل هذا الباب الضيق والوحيد تقريباً الذي يتيح العبور بسهولة إلى حقيقة الاستهلاك الأدبي. إن دراسة مكتبة المؤسسة هي الوسيلة الوحيدة الجدية للتصدي لمشكلة المطالعة في وسط عمالي.

فمن المناسب إذن أن نتصدى للواقع الأدبي بدراسة المعطيات الموضوعية المستثمرة بطريقة منهجية وبدون أفكار مسبّقة.

وأولى المعطيات الموضوعية التي نستعملها هي المعطيات الإحصائية. مهما كانت الإحصاءات المتعلقة بصناعة الكتاب وتجارته نادرة وناقصة فيمكن أن ترتب بشكل مفيد وتؤدي بالتالي إلى معلومات صالحة للاستغلال. أن الأونسكو في «فهرس الترجمات» وفي «دفاتر مركز التوثيق» ما انفكت تقدم معلومات جديدة من هذا النوع. وفي فرنسا فإن طرف الستار يرتفع وتنهض بادرات مختلفة تكوّن مجهودات مشكورة في هذا السبيل والشاهد على هذا الواقع هو «الدراسة الآحادية حول النشر» المشار إليها سابقاً وأحسن منها لوائح الطبعات الأولى الأهم التي تنشرها بانتظام منذ سنوات عديدة مجلة «الأنباء الأدبية»[1]. أضف إلى ذلك أن الكثيرين من مدراء المكتبات بإمكانهم أن يوفروا معلومات دقيقة جداً حول القرّاء الذين يرتادون مؤسساتهم والكتب التي يستعيرونها. ونستطيع حتى أن نترقب تحقيقات بين الجمهور. وبقدر ما تكون المعلومات سهلة المنال بقدر ذلك يمكن استعمال الإحصاءات التاريخية المبينة على جداول المؤلفات أو الكتّاب لتوضيح

---

(1) من أجل الاستفادة من هذه المعلومات انظر إلى مقالة G. CHARENSOL INFROMATIONS SOCIALES في كانون الثاني/يناير 1957 من صفحة 36 إلى 48.